

مطلوب انتخابات حرة باشراف دولي

قررت الجبهة الكردستانية اجراء انتخابات حرة بحضور مراقبين برلمانيين دوليين من اجل انتخاب مجلس برلماني في منطقة الحكم الذاتي لتولي مسؤولية اتخاذ القرار بشأن مستقبل العلاقة مع بغداد. كما طالبت مؤخراً الامانة العامة للجنة العمل المشترك مجلس الامن بأرغام النظام الحاكم لأجراء انتخابات حرة وبإشراف الامم المتحدة. ان هذا التطور في موقف المعارضة العراقية يعكس نضجاً سياسياً يتجاوز سليات وخطأ المطالبة باحتلال العراق من قبل جيوش اجنبية او التواطؤ مع دول اجنبية للقيام بانقلاب عسكري من اجل الاطاحة بصدام حسين ونظامه.

ان اسلوب واداة التغيير السياسي لهما اثر كبير في تحديد طبيعة النظام البديل، وتاريخ العراق السياسي يؤكد هذه الحقيقة . فالنظام الملكي الذي كان للانكليز الدور الاساس في اقامته لم يستطع التعايش او القبول بوجود معارضة سياسية تطالب بتداول السلطة عن طريق الانتخاب الحر. ان القوى التي اسقطت الحكم الملكي عن طريق الانقلاب العسكري فشلت بدورها بقبول فكرة وجود معارضة وطنية لها الحق في المشاركة في السلطة عن طريق الانتخاب الحر، فاتته الامر بها الى تكريس نظام دكتاتوري تبعته سلسلة من الانقلابات العسكرية كرسست الدكتاتورية تارة باسم العروبة وتارة باسم البعث !!

ان المحك العملي لديمقراطية الجبهة الكردستانية هي في تنفيذ هذه الخطوة خاصة وانها تسيطر عمليا على الارض والسكان في معظم مناطق الحكم الذاتي، واي نجاح في هذا الصدد سيعطي الديمقراطية زحماً حقيقياً وواقعاً يخرجها من عالم الغموض الى عالم الوضوح .

كما ان توجه المعارضة الى الامم المتحدة لاعتماد الانتخابات كوسيلة للخروج من مأساة الشعب العراقي الحالية يكسب المعارضة احترام الراي العام العالمي ويخرجها من دائرة الارتباط بهذه الدولة او تلك . ان الوصاية التي يفرضها النظام على شعب العراق يجب ان لا تستبدل بوصاية جديدة مفروضة من الخارج والانتخابات الحرة هي الوسيلة الكفيلة لمنع ذلك.

ان للامم المتحدة تاريخ طويل في اعتماد الانتخابات كوسيلة قانونية وشرعية للخروج من دائرة الصراعات الدموية. واذكر على سبيل المثال ما تم اعتماده مؤخراً حول كمبوديا حيث سيتم وتحت اشراف الامم المتحدة اجراء انتخابات حرة للخروج من ازمة الاقتتال والتدخل الاجني فيها. كما ان انصياع الحكم في نيكارغو لمبدأ الانتخابات الحرة انهي مأساة استمرار الحرب الاهلية التي انهكت البلاد. ونلاحظ ان السوفيت والامريكان يتفقون على مبدأ اجراء الانتخابات لتسوية الازمة الافغانية.

والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا لا تطالب واشنطن وبالتالي مجلس الامن بأجراء انتخابات حرة في العراق كوسيلة للخروج من المأساة التي يعيشها الشعب العراقي بسبب الحصار والمجاعة من جهة و ممارسات الحكم الجائر من جهة اخرى.

ان امريكا التي تطالب بالديمقراطية في اوربا الشرقية او افريقيا نجدها تدعو على لسان رئيسها الى الاطاحة بصدام حسين بواسطة انقلاب عسكري. تجد امريكا ان من الافضل لها التعامل مع دكتاتور او عائلة بدلاً من التعامل مع حكومة برلمانية، خاصة وان المطلوب هو الحصول على النفط وليس لتأمين حقوق الانسان. ان امريكا هي التي اطاحت بحكم الليندي الديمقراطي في تشلي ومصدق في ايران.

كما وان حلفاء امريكا في المنطقة وبالذات السعودية غير معنية بالديمقراطية، بل تجد فيها خطراً على مصالحها. واحزاب المعارضة العراقية المعتمدة على الرياض تتحدث عن البديل العسكري بدلاً من المطالبة بالانتخابات الحرة وبإشراف الامم المتحدة. ان تحول بعض الاحزاب العراقية الى اداة بيد دول الجوار يزيد من تعقيد المأساة العراقية ويوسع من رقعة التناقضات بين احزاب المعارضة ويمنع وحدتها وهذا امر يخدم النظام القائم في بغداد.

(الملف العراقي، العدد 3 - شباط 1992)

